ملامح المذهب النحوي عند الأخفش الأوسط

دراسة تحليلية

د. سوزان محمد فؤاد فهمي

المدرس بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

(ISSN : 2536 - 9555)

ملامح المذهب النحوي عند الأخفش الأوسط

دراسة تحليلية

د. سوزان محمد فؤاد فهمي

المقدمة:

وتعرض لأهداف البحث، والدراسات السابقة، والمراحل العلمية المختلفة التي كونت المذهب النحوي عند الأخفش.

من أهداف البحث:

1- التعرف على المراحل العلمية المختلفة التي تمثل المذهب النحوي عند الأخفش الأوسط، والتي تبرز أيضا دوره في التقعيد النحوي والصرفي.
2- ذكر التباين بين المذهبين البصري والكوفي من حيث المصادر التي اعتمداها، ومن حيث المنهج في التقعيد، وموقف الأخفش من ذلك.
3- بيان أن الأخفش من معتنقي المذهب الكوفي إلى جنب المذهب البصري، وما انفرد به أيضا من خلال المسائل النحوية المختلفة.
4- إثبات أن بعض الآراء النحوية المنسوبة للأخفش الأوسط في بعض كتب النحو لم يقل بها في كتابه (معاني القرآن).
5- شرح تناول الأخفش لبعض المسائل النحوية البصرية والكوفية.
6- بيان تعدد آراء الأخفش النحوية في المسألة الواحدة، وأسباب ذلك.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي تناولت الأخفش الأوسط من نواح متعددة أبرزت معرفته بلغات العرب والقراءات، وأشادت بدوره في تجديد النحو العربي، وتأثيره

على النحاة، وموقف النحاة من آرائه التي لا تعتمد على التأويل غالبا وكذلك تقليده لنظرية العامل في كثير من المسائل النحوية بالإضافة إلى جوانب أخرى:

1- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش- الكوفيون) د.عفيف دمشقية. نشر دار العلم للملايين- بيروت- لبنان- الطبعة الثانية 1980م.

وفيه يعرض للأخفش والكوفيين، ما لهم وما عليهم في تجديد النحو العربي وكان النصيب الأكبر في هذه الدراسة للأخفش الذي أسهم- في رأيه- بتجديد عّقد النحو العربي وآخر ساعد في تيسيره.

2- آراء الأخفش في كتاب (همع الهوامع) للسيوطي جمعا وتوثيقا ودراسة. أ/سماح سمير سليمان دلول. رسالة ماجستير- كلية الآداب- الجامعة الإسلامية بغزة 2010م.

وقد جمعت الباحثة في رسالتها العديد من آراء الأخفش التي وردت في همع الهوامع للسيوطي تناولت من خلالها مذهب الأخفش النحوي من حيث تمسكه بالمذهب البصري[1] وبمصطلحاته[2] ومن جهة أخرى موافقته الكوفيين في كثير من آرائهم[3]، وميله إلى مخالفة الأصل في المسائل الخلافية، وأن من منهجه: البناء على القليل أو ما لا نظير له، ونبهت على وجود أكثر من مذهب للأخفش في المسألة الواحدة، وكذلك ميل الأخفش إلى مذهب الكوفيين في قياسه على النادر والشاذ[4] كما تحدثت عن أصوله النحوية من سماع حيث اعتمد على القرآن وقراءاته، وكلام العرب، كما تناولت القياس عند الأخفش وكيف أنه يمثل تطورا

---

[1]) آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع- ص 145.

[2]) السابق – ص 159.

[3]) السابق – ص 160.

[4]) السابق – ص 174.

(ISSN : 2536 - 9555)

جديدا في القياس وطريقة استخدامه التي جعلته خارجا على ما اتفقت عليه مقاييس البصريين[1].

3- أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط في الكشاف للزمخشري: دراسة نحوية أ/ كواكب محمود حسين الزبيدي- رسالة ماجستير- كلية التربية- جامعة بغداد- 2004م.

وفيه تعرض الباحثة لتأثر الزمخشري- في تفسيره (الكشاف)- بالأخفش في (معاني القرآن) بشكل واضح وكبير في النقل عن الأخفش في ثلاثة عشر موضعا، وتوضح أثر المصطلح النحوي في معاني القرآن للأخفش في الكشاف للزمخشري؛ حيث وافق الزمخشري الأخفش في استعمال المصطلحات البصرية والكوفية، والتقاء الزمخشري مع الأخفش في تأويل الآيات القرآنية التي تخالف آراءهما وغير ذلك مما كان للأخفش في كتابه (معاني في القرآن) من تأثير على الزمخشري في تفسيره (الكشاف)[2].

4- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية: د/ عبد الأمير محمد بن الورد- مؤسسة الأعلمي- بيروت- الطبعة الأولى- 1975م.

ويستعرض الباحث في هذه الدراسة تأثر الأخفش بأستاذيه الخليل وسيبويه في كثير من المسائل النحوية، والتي ظهر فيها الأخفش بصريا، ومخالفته لهما في مسائل أخرى بدا فيها موافقا الكوفيين، كما تطرق للحديث عن القياس عند الأخفش وقسمه إلى مرحلتين الأولى مرحلة القياس البصرية والثانية مرحلة القياس الكوفية، وتناول الحديث عن المرحلتين عند الأخفش الذي تأثر فيهمابالبصريين والكوفيين، وذكر أيضا تعدد آرائه في المسألة الواحدة وأسباب ذلك.

---

[1]) السابق – ص 150.

[2]) أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط في الكشاف للزمخشري – 125-126.

المراحل العلمية المختلفة التي تمثل ملامح المذهب النحوي عند الأخفش:

يعد الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة أحد أئمة نحاة البصريين، كما أنه يعد الأستاذ الحقيقي للمدرسة الكوفية[1].

لقد مرت حياته العلمية بثلاث مراحل: المرحلة الأولى (البصرية) حيث نشأ بالبصرة لتلقي العلم، وأخذ عن سيبويه وغيره[2]، حتى قال عنه الرواة: إنه الطريق إلى كتاب سيبويه[3]، ومنذ هذا الوقت ظهرت نزعته البصرية (السماع)، وعد من الطبقة الخامسة من طبقات النحاة البصريين[4]، وتكونت آراؤه البصرية التي تعكس تأثره بالبصريين من خلال ما وصل إلينا من مؤلفاته وهو كتاب (معاني القرآن)[5] وأيضا مما نقله النحاة عنه في كتب النحو.

المرحلة الثانية: الكوفية (القياس)، وكان هذا التحول إثر رحلته إلى بغداد التي تمت في حياة سيبويه[6] بعد المناظرة التي تمت بين سيبويه والكسائي[7] في دار هارون الرشيد؛ حيث سأل الكسائي سيبويه: هل يجوز الرفع والنصب في قولهم: كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها، فرد سيبويه بالرفع فقط، وعلق الكسائي على جواب سبويه بأن العرب ترفع ذلك وتنصبه، وانتهت المناظرة بالانتصار للكسائي رغم أن الحق مع سيبويه لوروده في

---

[1]) المدارس النحوية – د/ شوقي ضيف – ص96.

[2]) مدرسة البصرة النحوية – نشأتها – تطورها – د/ عبد الرحمن السيد – 485.

[3]) السابق – 486.

[4]) ومعه في هذه الطبقة قطرب – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي – ص88.

[5]) وهو تفسير نحوي لغوي للقرآن.

[6]) مدرسة البصرة – ص488.

[7]) من مناظرات الطور الثاني في نشأة النحو العربي – انظر نشأة النحو ص 40.

(ISSN : 2536 - 9555)

القرآن الكريم، من ذلك: (فإذا هي بيضاءُ للناظرين)[1]، ومن هنا توجه الأخفش إلى بغداد طالبا حق أستاذه سيبويه من الكسائي وسرعان ما تحول هذا الهدف إلى شيء آخر حيث حدث تقارب بينه وبين الكسائي، فصار مؤدبا ومعلما لأولاده، وتتوطد صلته بالكسائي، وبالكوفيين واتجاهاتهم[2]، وتتغير عصبيته حتى وافقهم في كثير من آرائهم فكان أكثر البصريين موافقة للكوفيين[3].

وللأخفش اجتهادات نحوية أشار إليها الدكتور عفيف دمشقية وصفها بأنها جوانب إيجابية مضيئة في نحو الأخفش[4]. ومن ناحية أخرى تعد خطوات تجديدية يسترشد بها لتيسير النحو العربي[5].

وإني أدعو لوضع الأخفش في أعلام المدرسة الكوفية لما له من آراء واجتهادات نحوية،أسهمت في تأسيس المذهب الكوفي، خاصة أن بعض الباحثين أغفل ذكره كالدكتور/ مهدي المخزومى الذي تناول المدرسة الكوفية وأعلامها ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ولم يشر إلى دور الأخفش في الدراسات النحوية الكوفية إلا في إشارة صغيرة، بل إنه أقر باستمراره في منهجه البصري[6].

لقد كون الأخفش ثقافته من خلال ملكاته المختلفة من معرفته بلغات العرب، والقرآن الكريم وقراءاته المختلفة، وقدرته على النفوذ في حقائق اللغة الدقيقة بنية وتركيبا، وقد ظهر هذا جليا في كتابه (معاني القرآن)، وفيما نُقل عنه من آراء بصرية وكوفية ومما انفرد به من آراء تبعا لنظرته في القياس التى اعتمدت على صور عدة منها القياس النظرى الذي اعتمده أصحاب المذهب الكوفي، وقد أدى

---

[1]) من الآية 33 من سورة الشعراء.

[2]) مدرسة البصرة ص490بتصرف.

[3]) نشأة النحو – ص89، ومدرسة البصرة – ص489، ومدرسة الكوفة ص373.

[4]) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي – الأخفش – الكوفيون – ص64 بتصرف.

[5]) السابق – ص105. كما أشار إلى تجديدات أخرى للأخفش.

[6]) مدرسة الكوفة – ص373.

ذلك إلى فتحه باب الخلاف على سيبويه وأستاذه الخليل بما بسط من وجوهه، وقد تابعه الكوفيون في كثير من هذه الوجوه، خاصة أن الكسائي والفراء تلمّذا الأخفش، وتابعاه في كثير من آرائه التي حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل. ومضيا وغيرهما من أعلام الكوفة يتخذون من آرائه قبسا للاهتداء به فيما نفذوا إليه من آراء أعدت لقيام المدرسة الكوفية[1].

المرحلة الثالثة

وفيها يخرج عن المذهبين، ويتحلل من التقليد[2]، ويعتمد على القياس النظري[3] الذي يقوم على انعدام الشاهد، وهو غير متقيد بالسماع في هذه المرحلة، ونراه في هذه المرحلة يورد أكثر من رأي في المسألة الواحدة حتى قيل "إن مذاهب أبي الحسن كثيرة"[4]، حيث يناقض أحدهما الآخر، أو يصّحان في القياس ولكن أحدهما أقيس من الآخر.

ويرجع د. عبد الأمير الورد هذه الظاهرة إلى سببين[5]:

1- سعة موارد علمه وكثرة مصادر ثقافته. وأرى أن هذا ليس سببا علميا وراء تعدد آراء الأخفش في المسألة الواحدة خاصة أن ابن جنى أثار هذه القضية، حيث ذكر أوجه هذا التعدد وطرق معرفة أي الرأيين المتعددين ينسب للعالم فمن الوجوه التي ذكرها: أن يتساوى القولان في القوة، فيجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له، وأن الدواعي إلى تساويهما فيهما عند الباحث عنهما هي الدواعي التي دعت القائل بهما إلى أن العالم اعتقد كلا

---

[1]) المدارس النحوية – ص96.

[2]) نشأة النحو – ص90، 124.

[3]) السابق ص 90، 91.

[4]) الخصائص 206/1.

[5]) منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية – د/ عبد الأمير الورد – ص392.

(ISSN : 2536 - 9555)

منهما.[1] فلعل ما ذكره ابن جني هو تفسير لهذه الظاهرة التي ترد عن الأخفش إلى جنب السبب الثاني الذي نص عليه د. عبد الأمير الورد.

2- نقلته إلى بغداد واتصاله بالكوفيين وتأثره بآرائهم وسعة أفقهم النحوي واللغوي، ثم عودته ثانية إلى البصرة واستمرار حياته فيها، وأن هذه العودة والانقطاع عن مشافهة الكوفيين ومناقشتهم أديابه إلى العودة إلى منهج البصرة، ولكنها عودة متأثرة بالعقلية الجديدة، فلا عجب بعد هذا أن تتعدد آراؤه.

<u>أما عن محاور البحث فهي أربعة:</u>

أولا: التباين بين المذهبين البصري والكوفي ويشمل المباحث التالية:

المبحث الأول: المصطلحات النحوية التي افترق فيها أصحاب المذهبين، وموقف الأخفش من استعمال المصطلحات البصرية والكوفية. وما انفرد به.

المبحث الثاني: مصادر الاحتجاج التي اعتمدها كل من أصحاب المذهبين، وموقف الأخفش منها.

ثانيا: تأصيل المذهب البصري عند الأخفش ويتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: بعض المسائل النحوية التي تظهر توجهه البصري

المبحث الثاني: بعض المسائل النحوية التى له فيها رأيان؛ أحدهما منفرد، وفي الثاني يظهر فيه ميله إلى البصريين.

المبحث الثالث: بعض المسائل التي نسبت للأخفش في كتب النحو، وهي لم ترد عنه في كتابه (معاني القرآن) ويظهر من خلالها توجهه البصري.

ثالثا: الاتجاه الكوفي عند الأخفش ويحتوى على المباحث التالية:

---

[1]) الخصائص لابن جني (باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين) 205/1.

المبحث الأول: بعض المسائل النحوية التي وافق فيها الأخفش الكوفيين

المبحث الثاني: القياس عند الأخفش وعلاقته بالقياس الكوفي.

رابعا: اجتهادات الأخفش التي ظهر فيها مجددا مسهما في تيسير القواعد النحوية.

المحور الأول: التباين بين البصريين والكوفيين

المبحث الأول: المصطلحات النحوية التي افترق فيها أصحاب المذهبين البصري والكوفي، وموقف الأخفش من استعمالها.

من الملاحظ أن الكوفيين حاولوا أن يميزوا نحوهم بمصطلحات تغاير مصطلحات البصريين غير معنيين بما سيقع على الدراسة النحوية من اضطراب، فلم يقف الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين عند المسائل العلمية، بل تعداه إلى محاولة استحداث مصطلحات جديدة[1]، ومن هذه المصطلحات:[2]

المصطلح البصري	المصطلح الكوفي
الصفة	النعت
البدل	الترجمة
الظرف	الصفة والمحل
حروف الجر – الجر	حروف الخفض – الخفض
المصروف – غير المصروف	المجرى – غير المجري
واو المعية	واو الصرف[3] – واو الخلاف[1]

[1]) نشأة النحو ص130 بتصرف– المدارس النحوية – ص165.

[2]) السابق 130 – المدارس النحوية 168 – مدرسة الكوفة 305 – 315 – آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع 157–159 – أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط 59–65.

[3]) يقول عنهما ابن هشام: " وشرطها أن يتقدمها نفي أو طلب... ومثالها: (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) انظر مغني اللبيب 24/2.

(ISSN : 2536 - 9555)

ضمير الشأن	ضمير المجهول
لام الابتداء	لام القسم
اسم الفعل	فعل حقيقي (احتفظ بالدلالة على الحدث والزمن)
الضمير أو المضمر	الكناية أو المكني
ضمير الفصل	العماد[2]
ضمير الشأن والقصة	المجهول
حروف الزيادة في الجملة	حروف الصلة أو الحشو
لا النافية للجنس	لا التبرئة
اسم الإشارة	التقريب (أدخلوا اسم الإشارة في باب كان)
اسم الفاعل	الفعل الدائم
باقي المفاعيل الأربعة بعد حذف المفعول به	أشباه مفاعيل[3]
التمييز	التفسير
العطف بحروف العطف	النسق (الهمع وهو المتداول)
النفي – حروف النفي	الجحد – حروف الجحد
الرفع والنصب والجر والجزم للمعرب، والضم والفتح والسكون والكسر للمبنى	الرفع والنصب والجزم للمبنى كذلك
حروف المعاني	الأدوات

موقف الأخفش من اختلاف المصطلحات النحوية بين البصريين والكوفيين:

[1]) الخلاف هو الصرف إلا أنه أعم منه، وهما عاملان معنويان عند الكوفيين، والصرف عند الفراء يعني اجتماع فعلين بالواو أو بالفاء أو بأو، ويكون الفعل الأول مسبوقا بجحد أو طلب، ويكون الجحد والطلب خاصا بالأول، ومنصبا عليه دون الثاني كما في قولهم: لا يسعنى شيء ويضيق عنك، فإن (لا) لا تتكرر في الفعل الثاني. مدرسة الكوفة 306.

[2]) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 100) 706/2.

[3]) همع الهوامع 165/1 (باب المفعول به).

يستشف عدد من الباحثين موقف الأخفش من استخدامه للمصطلحات النحوية البصرية والكوفية من خلال كتابه (معاني القرآن)، وآرائه التي نقلها النحاة عنه في كتب النحو؛ فلم يكن الأخفش بصريا خالصا في استعماله المصطلحات النحوية، فقد استعمل في كتابه (معاني القرآن) مصطلحات كوفية، إلى جنب المصطلحات البصرية، فضلا عن استعماله المصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين[1]. لكنه أكثر من المصطلحات البصرية في معظم ما تناوله من مسائل نحوية في كتابه، ولم يخل كتابه من المصطلحات الكوفية[2]. فضلا عن انفراده ببعض المصطلحات النحوية غير التي وردت عن المدرستين.

من المصطلحات البصرية التي استعملها في كتابه (معاني القرآن) وفي كتب النحو:

واو المعية، لام الابتداء[3]، اسم الفعل[4]، المفعول به، الصفة (الظرف)، الضمير أو المضمر، ضمير الفصل، حروف الزيادة، لا النافية للجنس، حروف النفي، اسم الفاعل، العطف، الحال، الفعل المتعدي، حروف الجر، المنصرف وغير المنصرف، التمييز، البدل.

ومن المصطلحات الكوفية التي استخدمها الأخفش: التفسير وهو يقابل التمييز عند البصريين[5]. النعت وهو يقابل الصفة عند البصريين.

ومن المصطلحات التي انفرد بها الأخفش

---

[1]) أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط على الكشاف ص53

[2]) السابق ص64

[3]) معاني القرآن 496/2 (الزمر)

[4]) مدرسة الكوفة 308

[5]) معاني القرآن 499/2 عند تفسيره قوله تعالى (وسعت كل شيء رحمة وعلما) يقول الرجاء بالرحمة والعلم تفسيرا وهو تمييز محول عن الفاعل – انظر إعراب القرآن 550/5.

(ISSN : 2536 - 9555)

استخدام مصطلح (استثناء خارج من أول الكلام) بدلا من مصطلح الاستثناء المنقطع وحدد ضابطه وهو كونه بمعنى (لكن).

من ذلك تفسيره لقوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي)[1] يقول: هذا استثناء خارج كما تقول: ما ضربته إلا أنه أحمق، وهو الذي في معنى (لكن)[2]

وعده السمين الحلبي استثناء منقطعا– كما ذهب الأخفش– كما أجاز كونه استثناء متصلا يقول: فيه وجهان: أ– استثناء منقطع لأن دعوته ليست من جنس السلطان، وهو الحجة البينة.

ب – استثناء متصل، لأن القدرة على حمل الإنسان على الشر تارة تكون بالقهر وتارة تكون بقوة الداعية في قلبه، وذلك بالوسوسة إليه فهو نوع من التسلط[3].

ويقول في تفسيره لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)[4]: "استثناء خارج من أول الكلام"[5].

ويعلق السمين الحلبي بقوله: "في هذا الاستثناء قولان: أحدهما– وهو الأصح– أنه استثناء منقطع، والثاني: أنه متصل، والمعنى: لا تأكلوها بسبب إلا أن تكون تجارة"[6].

ومن مصطلحاته: (الاسم الخاص) وقد عبر به عن العلم يقول عند تفسيره لقوله تعالى: (وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ)[1]: "وأما (آل) فإنها تحسن إذا أضيف إلى

---

[1]) الآية 22 من سورة إبراهيم.

[2]) معاني القرآن 407/2.

[3]) الدر المصون 261/4.

[4]) الآية 29–30 من سورة النساء.

[5]) معاني القرآن 253/1.

[6]) الدر المصون 353/2.

اسم خاص نحو: أتيت آل زيد، وأهل مكة، وأهل المدينة، وآل المدينة، ولو قلت: أتيت آل الرجل، وآل المرأة لم يحسن"[2].

ويسمى الجملة الاستئنافية: الابتدائية المنقطعة.

يقول في تفسير قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ)[3]: "كأنه جعل (تجري) مبتدأة منقطعة من الأول.[4] ويسمى المبتدأ الاسم المستأنف.

يقول في تفسيره لقوله تعالى: (مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا)[5] يقول: "ورفع بقوله (خَيْرٌ)؛ لأن (مَا مَكَّنِّي) اسم مستأنف.[6]

ويسمي ياء الجمع الساكنة ياء الجميع. يقول في تفسيره لقوله تعالى: (مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ)[7] يقول: "فتحت ياء الإضافة؛ لأن قبلها ياء الجميع الساكنة التي كانت في مصرخي"[8].

ومن المصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين: وقد استعملها الأخفش: الابتداء، والإضافة، والتنوين، والحال.

---

[1]) من الآية 49 من سورة البقرة.

[2]) معاني القرآن 98/1 (باب أهل وآل).

[3]) الآية 9 من سورة يونس.

[4]) معاني القرآن 371/1.

[5]) الآية 95 من سورة الكهف.

[6]) معاني القرآن 433/2.

[7]) الآية 22 من سورة إبراهيم.

[8]) معاني القرآن 407/2.

(ISSN : 2536 - 9555)

المبحث الثاني: مصادر الاحتجاج عند أصحاب المذهب البصري والكوفي وموقف الأخفش منها

إن أهم المصادر التي كانت معينا للتقعيد عند البصريين هي:

1- القرآن الكريم، وهو في مقدمة مصادر الاحتجاج اللغوي التي اعتمد عليها النحاة البصريون.

2- القراءات. وقد أخضعوها لأصولهم- ولو بالتأويل- وما خالفها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوها بالشذوذ[1] من ذلك تغليطهم قراءة ابن عامر- وهو مقرئ أهل الشام وأحد القراء السبعة- في قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)[2] بنصب (أَوْلَادِهِمْ) وجر (شُرَكَاؤُهُمْ)[3]، بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصدر المضاف[4] وهذه القراءة تصطدم مع قواعدهم؛ لأنهم بالإجماع يمنعون الفصل بين المتضايفين بغير الظرف في غير الضرورة[5].

---

[1]) مدرسة الكوفة 337 إلى 341.

[2]) وقد قرأ الباقون بفتح الزاي، واللام من (قتل)، ورفع الشركاء وكسر الدال. انظر معاني القراءات للأزهري 389/1.

[3]) من الآية 137 من سورة الأنعام.

[4]) قراءة النصب على ضم الزاي وكسر الباء على ما لم يسم فاعله، وقتل بالرفع على أنه القائم مقام الفاعل، وأولادهم بالنصب على أنه مفعول القتل، وشركائهم بالجر على الإضافة، وقد فصل بينهما بالمفعول، وهو بعيد، وإنما يجئ في ضرورة الشعر.. التبيان في إعراب القرآن 403/1.

[5]) ذكر أبن هشام أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاثة جائزة في السعة، وأربعة تختص بالشعر، ومن المسائل الجائزو في السعة أن يكون المضاف مصدر أو المضاف إيه فاعله، والفاصل إما

3- الشعر الجاهلي والإسلامي والأموي، وقد عدوا ابن هرمة ت 176 هـ آخر من يحتج به.

4- كلام العرب الفصحاء من سكان البادية الذين بعدوا عن التأثر بلغات أجنبية، والذين ينتمون إلى قيس وتميم وأسد وهذيل، وكنانة وطيء[1].

ويذكر د.محمد عاشور السويح أن ثمة قبائل وبطونا سمع منها البصريون وإن كانت مسكوتا عنها، وهى: باهلة (قبيلة من قيس)، وفزارة (بطن من ذبيان من غطفان)، وهي حي من قيس، وبنو قشير وبنو نمير (بطنان من عامر من صعصعة من هوازن) وسليم (قبيلة من قيس) وبنو العنبر (حي من تميم)، وبنو حنظلة (من تميم)، وعقيل (من أسد)، وغني (من أسد) [2].

وينقد د. مهدي المخزومى نهج البصريين فيما حصروا أنفسهم فيه من النصوص الأدبية واللغوية حيث يرى أنهم عدوا اللغة العربية بما فيها من لهجات مختلفة لهجة واحدة، مع أن القبائل كانت تختلف فيما بينها اختلافا واضحا في الألفاظ والإعراب، كما كانوا أنفسهم يصرحون بذلك بين حين وآخر، فيقول بعضهم مثلا: إن استعمال المثنى بالألف مطلقا لغة قوم كذا، وإن إعراب الأسماء الخمسة بالحركات لغة بنى فلان[3].

وأنهم لم يستكملوا استقراءاتهم قبل أن يضعوا أصولهم.... (ولو كانوا استكملوها إذن لتجنبوا كثيرا مما وقعوا فيه من ارتباك، وما تكلفوا فيه من تأويل وإذن لما

مفعوله كقراءة ابن عامر... وإما ظرفه.. أوضح الماسلك 160/3، 161، وشرح ابن عقيل 82/3، وشرح الأشموني 276/2.

[1]) مدرسة الكوفة 51.

[2]) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة 42، 43.

[3]) مدرسة الكوفة 52.

(ISSN : 2536 - 9555)

اضطروا إلى أن يغلطوا نصوصا صحيحة)[1]. كما أنهم عزلوا جانبا كبيرا من اللهجات واللغات، فأقصوها عن مجال البحث والدرس، واستبعدوا لغات القبائل المجاورة لليمن ومصر والشام. والعراق وسواحل الجزيرة العربية المطلة على الخليج الفارسي[2].

أما المصادر التي أرجع إليها الكوفيون قواعدهم النحوية فهي:

1- النحو البصري كما تلقوه عن عيسى بن عمر والخليل ويونس، وكما جاء به كتاب سيبويه.[3]

2- لغات الأعراب التي اعتمد عليها البصريون وكذلك اللغات الأخرى التي أبى البصريون الاستشهاد بها؛ يمثل الأولى أعراب البوادي الذين بعدوا عن الأرياف، وبعدت لغتهم عن التأثر بلهجاتها، فالذين نقل البصريون عنهم، واحتجوا بكلامهم من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، وهذيل، وبعض كنانة وبعض طيء[4] وقريش[5].

أما الثانية فتمثله لهجات عرب الأرياف الذين وثقوا بهم، كأعراب سواد الكوفة من قيس وأسد وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية على أنهم استهجنوا لهجات، واستبشعوا لغات من ذلك: الكشكشة، والعنعنة، والعجعجة، والاستنطاء وغيرها[6].

---

[1]) السابق 53.

[2]) مدرسة الكوفة 54.

[3]) السابق 330.

[4]) السابق 330، 331، والقياس النحوي بين مدرسة البصرة والكوفة.

[5]) السابق 41.

[6]) مدرسة الكوفة 331.

موقف الأخفش من الاستشهاد بلغات العرب

اهتم الأخفش بالاستدلال ببعض لغات القبائل، فلم يغفل الاختلافات اللهجية النحوية، فقد ذكر العديد منها، وكان للهجات العرب القديمة الأثر الأكبر في توجيه كثير من القواعد النحوية عنده.[1] من ذلك:

1- إهمال (ما) النافية عند بنى تميم وإعمالها عند غيرهم.

يقول الأخفش في تفسيره لقوله تعالى: (فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ)[2] يقول: رفع لأن كل ما لا تحسن فيه الباء من خبر ما فهو رفع.... وأن (ما) يشبّه بالفعل في الموضع الذي تحسن فيه الباء، لأنها حينئذ تكون في معنى (ليس) لا يشركها معه شيء، وذلك قول الله- عز وجل- (مَا هَذَا بَشَرًا)[3] وتميم ترفعه؛ لأنه ليس من لغتهم أن يشبهوا (ما) بالفعل[4].

2- جواز نصب المستثنى أو إتباعه في الاستثناء الخارج من أول الكلام (الاستثناء المنقطع).

تناول الأخفش هذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)[5] يقول: "وقد قرأ قوم قوله تعالى (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) جعلوه على الاستثناء الخارج من أول الكلام... وذلك أنه إذا استثنى شيئا ليس من أول الكلام في لغة

---

[1]) اللهجات العربية القديمة في كتاب معاني القرآن للأخفش الأوسط- دراسة وصفية تحليلية- أ/ على عبد الرحمن موسى العجارمة ص123.

[2]) من الآية 85 من سورة البقرة.

[3]) الآية 31 من سورة يوسف.

[4]) معاني القرآن 136/1، وانظر اللهجات العربية القديمة في كتاب معاني القرآن للأخفش ص124.

[5]) من الآية 7 من سورة البقرة.

(ISSN : 2536 - 9555)

أهل الحجاز، فإنه ينصب؛ يقول: ما فيها أحد إلا حمارا، وغيرهم يقول: هذا بمنزلة ما هو من الأول[1]؛ فيرفع، فذا يجر (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ) في لغته"[2].

3- إجازته الجر ب (لعل) في لغة بني عُقيل.[3]

كما في قول الشاعر:..... * لعل أبي المغوار منك قريب.

فقوله (أبي) مبتدأ، و(قريب) خبره، و(لعل) حرف جر زائد دخل على المبتدأ، فهو كالباء في (بحسبك درهم).[4] ومن ذلك تفسيره لقوله تعالى: (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)[5].

- **القراءات:** القراءات مصدر هام من مصادر الدراسة النحوية[6] عند الكوفيين، وقد اختلف موقف الكوفيين من القراءات، فراحوا يقبلونها، ويحتجون بها، واعتمدوا على كثير منها في أحكامهم، وفي ذات الوقت لم يرفضوا ولم يغلطوا غيرها، لأنها صواب عندهم.[7] ففي قراءة ابن عامر بنصب (أولاد) التي أشرت إليها، وهي متواترة متصلة السند، نلاحظ أن الكوفيين أجازوها واحتجوا بها في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف.[8]

---

[1]) أي على الاتباع.

[2]) معاني القرآن 18/1، وانظر اللهجات العربية القديمة في كتاب معاني القرآن للأخفش الأوسط ص137.

[3]) همع الهوامع 33/2.

[4]) شرح ابن عقيل 4/2، 5.

[5]) من الآية 72 من سورة الحجر.

[6]) مدرسة الكوفة 337.

[7]) السابق 341.

[8]) السابق 337، 343 بتصرف.

ويوجه الفراء قراءة بعضهم لقوله تعالى (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[1]. بالتشديد بأنها لغة بني الحارث بن كعب، حيث يلزمون المثنى الألف في الرفع والجر والنصب، وعد هذه اللغة أقيس من غيرها وإن كانت قليلة.[2]

وينبه د. مهدي المخزومي على أهمية القراءات السبعة أو العشرة في الاحتجاج بها: بأن يكون لكل واحدة من القراءات السبع أو العشر من القبول والاحترام ما للأخرى، إذ كانت متصلة السند بالنبي (صلى الله عليه وسلم)، وكان جملتها من الضبط والإتقان في المكان الذي عرفوا به،[3] لأن القراءات مصدر من المصادر المهمة للوقوف على وجوه الاختلاف بين اللهجات العربية، فالقراءات هي المصدر الصريح الذي حفظ اللغة العربية.[4]

موقف الأخفش من القراءات

الأخفش لم يسلك طريقا واحدا في الاستشهاد بالقراءات بل تعددت طرائقه، ونوضح بعضها على النحو التالي:

1- يذكر القراءة المشهورة وتخريجها.

من ذلك تفسيره لقوله تعالى: (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)[5] يقول: "فرفع (قَلِيلٌ)؛ لأنك جعلت الفعل لهم، وجعلتهم بدلا من الأسماء المضمرة في الفعل"[6].

2- يذكر القراءة المشهورة[1] ثم يثني بالقراءة الأخرى مع توجهاته النحوية لها دون تفضيل أو استحسان للقراءتين. من ذلك تفسيره لقوله تعالى: (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا)[2].

---

[1]) من الآية 63 من سورة طه.

[2]) معاني القرآن 120/1، مدرسة الكوفة 343 بتصرف.

[3]) مدرسة الكوفة 347.

[4]) السابق 347.

[5]) من الآية 66 من سورة النساء.

[6]) معاني القرآن 260/1.

(ISSN : 2536 - 9555)

يقول: "وفي قراءة ابن مسعود: (شيخ)، ويكون على أن تقول: (وهو شيخ) كأنه فسر بعد ما مضى الكلام الأول، أو يكون أخبر عنهما خبرا واحدا كنحو قولك: "هذا أخضر أحمر" أو على أن جعل قولها (بعلي) بدلا من (هذا) فيكون مبتدأ ويصير الشيخ خبره.[3]

ومن ذلك قراءة الرفع والنصب في قوله (طاعة) في تفسيره لقوله تعالى: (وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ)[4] يقول: أي: "ويقولون: أمرنا طاعة"، وإن شئت نصبت (الطاعة) على: نطيع طاعة"[5] وقد قرأ بالنصب نصر بن عاصم والحسن والجحدري،[6] ومن ذلك تفسيره لقوله تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ)[7]. يقول: "إذا عطف على ما بعد (إن)، نصب والرفع على الابتداء"[8]. وهناك توجيهات أخرى ذكرها القرطبي.

منها: نصب الكل إلا الجروح وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وأبو جعفر وقد خصت الجروح بالرفع وذلك على القطع مما قبلها والاستئناف بها كأن المسلمين أمروا بهذا خاصة وما قبلهم لم يواجهوا به.

---

[1]) وهي النصب، فتكون (شيخا) حالا.

[2]) من الآية 72 من سورة هود.

[3]) معاني القرآن 385/1.

[4]) من الآية 81 من سورة النساء.

[5]) معاني القرآن 262/1، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس 474/1.

[6]) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي – المجلد الثالث – الجزء الخامس – ص186.

[7]) من الآية 45 من سورة المائدة.

[8]) معاني القرآن 282/1.

ومنها: رفع العين والأنف والأذن والسن والجروح بالرفع فيها كلها، وهي قراءة النبي- صلى الله عليه وسلم- والرفع من ثلاث جهات: بالابتداء والخبر، وعلى المعنى على موضع أن النفس؛ لأن المعنى قلنا لهم: النفس بالنفس. على أن: يكون عطفا على المضمر في النفس، لأن الضمير في النفس في موضع رفع، فالأسماء معطوفة على هي.

3- يذكر القراءة المشهورة ثم يثني بالقراءة الأخرى مفضلا المشهورة مدعما إياها بالأدلة النحوية. من ذلك تفسيره لقوله تعالى: (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)[1] يقول: رفع، وكان عيسى يقول: "هن أطهر لكم" وهذا لا يكون، إنما ينصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمى (الفصل) يعني: هي وهو وهن، وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضا"[2]. ومن ذلك أيضا تفسيره للآية (1) من سورة النساء.[3]

4- يذكر القراءة الأخرى وتخريجها دون النص على القراءة المشهورة.

من ذلك تفسيره لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)[4] يقول: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً) استثناء خارج من أول الكلام، و(تكون) هي (تقع) في المعنى، وهي كان التي لا تحتاج إلى الخبر فلذلك رفع التجارة[5].

---

[1]) من الآية 78 من سورة هود.
[2]) معاني القرآن 386/1.
[3]) السابق 243/1.
[4]) الآية 29 من سورة النساء.
[5]) معاني القرآن 252/1.

(ISSN : 2536 - 9555)

فالأخفش يوجه قراءة الرفع[1] على أن (تكون) تامة بمعنى (تقع)، وفاعلها (تجارة)، وقوله (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً) في محل نصب مستثنى منقطع أما قراءة النصب المشهورة فعلى توجيه (تكون) ناقصة.[2]

5- يذكر القراءتين الأخريين مع تخريجاتهما، ولا ينص على القراءة المشهورة من ذلك تفسيره لقوله تعالى: (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ)[3] يقول: "رفع على الابتداء، وقد فتح على: (وبيعقوب من وراء إسحاق) ولكن لا ينصرف"[4] فالأخفش يذكر قراءتي الرفع والجر؛ أما قراءة الرفع فقد وجهها الأخفش على رفع يعقوب على الابتداء، و(مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ) خبر مقدم، ويكون في موضع الحال أي بشروها بإسحاق مقابلا له يعقوب،[5] وهناك وجه آخر للرفع ذكره أبو جعفر النحاس وهو أن يكون التقدير ومن وراء إسحاق يحدث يعقوب، ولا يكون على هذا داخلا في البشارة،[6] وتوجيه قراءة الجر عند الأخفش على تقدير:

وبيعقوب، حيث حذفت الباء الجارة لدلالة السابقة عليها.

أما قراءة النصب فلم ينص عليها الأخفش، ومن قرأ بها وجهوها على أن يعقوب منصوب بفعل مقدر، ووهبنا يعقوب، وهو على هذا التقدير غير داخل في البشارة.[7]

---

[1]) وهي قراءة أهل المدينة وأبو عمرو، انظر إعراب القرآن 449/1.

[2]) إعراب القرآن 449/1.

[3]) من الآية 71 من سورة هود.

[4]) معاني القرآن 384/1.

[5]) إعراب القرآن 293/1.

[6]) السابق 293/1.

[7]) الدر المصون 114/4 بتصرف.

6- يذكر القراءة الأخرى وتوجيهها ثم القراءة المشهورة مع تفضيله لها.

من ذلك تفسيره لقوله تعالى: (إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[1] يقول: "أو: حصرت صدورهم فـ (حصرة) اسم؛ نصبته على الحال، و(حصرت): فعلت: وبها نقرأ"[2].

ومن ذلك تفسيره للآية 84 من سورة النساء.

7- يذكر القراءة المشهورة ثم يثني بالقراءات الأخرى وتوجيهاتها النحوية مفضلا إحداها:

من ذلك تفسيره لقوله تعالى: (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)[3] يقول: "مرفوعة، لأنك جعلته من صفة (القاعدين)، وإن جررته فعلى: (المؤمنين)، وإن شئت نصبته إذا أخرجته من أول الكلام فجعلته استثناء، وبها نقرأ"[4]، فالأخفش يذكر ثلاث قراءات لقوله (غير) مفضلا قراءة النصب.

8- يذكر القراءة المشهورة ثم يلحن القراءة الأخرى من ذلك تفسيره لقوله تعالى: (مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ)[5].

يقول: فتحت ياء الإضافة؛ لأن قبلها ياء الجميع الساكنة التي كانت في (مصرخي)، فلم يكن من حركتها بد؛ لأن الكسر من الياء، وبلغنا أن الأعمش قال: (بمصرخي) فكسر، وهذا لحن لم نسمع بهمن أحد من العرب ولا أهل النحو. والجمهور على فتح الياء، وهو جمع مصرخ، فالياء الأولى ياء الجمع، والثانية

---

[1]) من الآية 90 من سورة النساء.
[2]) معاني القرآن 263/1.
[3]) من الآية 95 من سورة النساء.
[4]) معاني القرآن 264/1، 265.
[5]) من الآية 22 من سورة إبراهيم.

(ISSN : 2536 - 9555)

ضمير المتكلم وفتحت لئلا تجتمع الكسرة والياء بعد كسرتين[1] وقرأ حمزة ووافقه الأعمش (بمصرخِّي) لغة بني يربوع، وأجازها قطرب والفراء وقاري البصرة أبو عمرو بن العلاء، وهي متواترة صحيحة.

وقال القاسم بن معن النحوي: هي صواب ولا عبرة بقول الزمخشري وغيره ممن ضعفها أو لحنها فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة.[2]

فنلاحظ أن الأخفش يلحن قراءة (بمصرخي) بكسر باء الإضافة رغم أنها لغة بني يربوع وقد أجازها بعض أئمة النحاة، وتوافر فيها أركان القراءة الصحيحة، وقد حركت ياء الإضافة بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين.

فهو هنا يسير على نهج البصريين في تلحين بعض القراءات الصحيحة.

9- يفترض وجها نحويا ويقر أنه لم يُقْرأ به.

من ذلك تفسيره لقوله تعالى: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)[3]. يقول: "فعليه عدة؛ رفع؛ وإن شئت نصبت (العدة) على: فليصم عدة، إلا أنه لم يقرأ". [4]

بعد عرض موقف الأخفش من القراءات نلاحظ أنه يقف موقفا محايدا بين البصريين والكوفيين في الاعتداد بالقراءات في التقعيد النحوي؛ فتارة ينهج نهج الكوفيين في الاعتداد بالقراءات المشهورة وغير المشهورة، وتارة أخرى ينهج نهج البصريين فيعتمد القراءة المشهورة وتارة ثالثة يلحن بعض القراءات. وتارة ثالثة يقف موقفا غريبا حيث يفترض قراءة ويقر أنه لم يقرأ بها.

---

[1]) حاشية التبيان في إعراب القرآن 85/1 بتصرف.

[2]) التبيان في إعراب القرآن 85/1.

[3]) من الآية 84 من سورة البقرة.

[4]) معاني القرآن 169/1.

المحور الثاني

تأصيل المذهب البصري عند الأخفش

المبحث الأول: بعض المسائل التي تظهر توجهه البصري

المسألة الأولى:

تضعيفه العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض

وقد ظهر رأيه في هذه المسألة عند توجيه الأخفش لقراءة النصب المشهورة، وقراءة الجر التي قرأ بها حمزة[1] في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)[2] يقول: "والأرحام منصوبة، أي: اتقوا الأرحام، وقال بعضهم: والأرحام جرٌّ، والأول أحسن، لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور"[3] وفي النص نلاحظ أنه يستحسن قراءة النصب، ويفضلها على قراءة الجر رغم أنها سبعية ويعلل لسبب الاستحسان كما سبق، ويؤكد الزمخشري على ذك بقوله: "والجر على عطف الظاهر المضمر ليس بسديد"[4] فالأخفش يسير على نهج البصريين في عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض حرفا حرفا كان أو اسما[5]، نحو قوله تعالى: (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ)[6] وقوله تعالى: (قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ)[7]. ومن حجبهم أنه كما لا يجوز عطف المضمر المجرور

---

[1]) وقرأ بها أيضا إبراهيم وقتادة، انظر إعراب القرآن 431/1.

[2]) من الآية 1 سورة النساء.

[3]) معاني القرآن 243/1.

[4]) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري 214، وقد ذكر الزمخشري أن الأرحام قرئت بالثلاثة، فالرفع على أنها مبتدأ خبره محذوف.

[5]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 348/3.

[6]) من الآية 22 سورة فصلت.

[7]) من الآية 33 سورة البقرة.

(ISSN : 2536 - 9555)

على المظهر المجرور، فلا يجوز أن يقال: مررت بزيدٍ وكَ، فكذلك ينبغي ألا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور فلا يقال: مررت بك وزيدٍ، لأن الأسماء مشتركة في العطف[1].

أما الكوفيون فقد أجازوا عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، ورد ابن الأنباري عليهم بقوله : في قوله: "والأرحام" من وجهين:

الأول: أنه مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله تعالى:(إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا).

الثاني: أن قوله: "والأرحام" مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليه"[2].

ويؤكد ابن جني على توجيه قراءة حمزة (بالجر) على أن الأرحام فيه باء ثانية حتى أنك قلت: وبالأرحام، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها[3]، أما في توجيه القسم في (والأرحام) فقد خطّأه أبو جعفر النحاس من حيث المعنى والإعراب.[4] وذكر أبو جعفر أن قراءة النصب هي القراءة الصحيحة كما جاء في حديث الرسول– صلى الله عليه وسلم– ونص الأزهري على أن قراءة النصب هي القراءة الجيدة، أما خفضها على قراء حمزة فهي ضعيفة عند جميع النحويين.[5]

ويوضح العكبري وجه الخطأ في المعنى في توجيه القراءة على القسم بأن النهي عن الحلف بالآباء منهي عنه، لأن التقدير في القسم: وبرب الأرحام[6].

---

[1]) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الإبياري (المسألة 65) 467/2، وأوضح المسالك 348/3، والبيان في غريب إعراب القرآن 240/1، 241.

[2]) الإنصاف المسألة (65) 467/2.

[3]) الخصائص 285/1 (باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به).

[4]) في إعراب القرآن 432/1 (إعراب سورة الناس).

[5]) معاني القراءات 290/1.

[6]) التبيان في إعراب القرآن 255/1.

واللافت للنظر في هذه المسألة النحوية أن الأخفش لم يوجه قراءة الجر على تقدير حذف الجار في قراءة الجر التي قرأ بها أحد القراء السبعة، وهذا يعني أن الأخفش يبتعد عن التقدير جاهدا، لأن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل، ويكون الحكم بعطف الظاهر على المضمر المجرور دون إعادة الجار ضعيف كما لاحظنا في رأيه.

المسألة الثانية:

عده اللواحق في ضمائر النصب في (إياك) وفروعه حروفا للدلالة على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، وهذه الحروف كاللواحق في أسماء الإشارة وأن الضمير هو (إيا) وهذا مذهب سيبويه والفارسي.[1]

وهناك آراء أخرى أوردها السيوطي حيث نص على ستة مذاهب[2] أولها مذهب سيبويه والأخفش والفارسي الذي ذكرته.

ثانيهما: مذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إيا) لظهور الإضافة في قولهم: "فإياه وإيا الشواب".

ثالثهما: مذهب الفراء: أن اللواحق هي الضمائر، و(إيا) حرف زِيدَ دعامة يعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل.

رابعهما: مذهب الزجاج وهو يوافق رأي الفراء إلا أنه عدّ (إيا) اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق.

خامسها: رأي درستويه: أنه بين الظاهر والمضمر.

سادسها: مذهب الكوفيين: أن (إيا) ولواحقها هو الضمير.

---

[1]) همع الهوامع 61/1، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 99/1 وهو بهامش شرح ابن عقيل.

[2]) همع الهوامع 61/1.

(ISSN : 2536 - 9555)

وكذلك رأي أن مذهب الأخفش الذي تأثر فيه بأستاذه سيبويه وهو الراجح لسببين: أحدهما: أن هذه اللواحق الحروف تشبه لواحق أسماء الإشارة، وثانيهما أن الضمائر لا تضاف.

ومن الملاحظ أن بعض الباحثين أورد هذه المسألة النحوية ضمن الآراء التي تأثر فيها الأخفش بالخليل وهو الدكتور عبد الأمير محمد الورد[1]، في حين أن الأخفش خالف الخليل في عدة مسائل منها هذه المسألة.[2]

المبحث الثاني: بعض المسائل النحوية التي له فيها رأيان: أحدهما منفرد، والآخر يميل فيه إلى البصريين

المسألة الأولى: وقوع الاسم بعد (إن) و (إذا) الشرطيين

أجاز الأخفش وقوع الاسم بعد (إن) الشرطية وكذلك (إذا)[3] ورفعه على الابتداء، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة الفعلية خبر المبتدأ[4]، وهذا الرأي الذي ذكره الأخفش لا يحتاج لتأويل، ولا حذف فيه ولا تقديم، فهو أصح الآراء إذا ما قورن برأي البصريين وكذلك جمهور الكوفيين، أما رأي البصريين فعلى توجيه الاسم المرفوع بعد (إن) و(إذا) على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، أخذا بالمبدأ النحوي: حروف المجازاة لا يُبتدأ بعدها.

---

[1]) منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية 322.

[2]) انظر همع الهوامع 61/1.

[3]) نسب كثير من النحاة إجازة الأخفش وقوع الاسم بعد إذا كابن جني، انظر الخصائص 104/1.

[4]) الإنصاف في مسائل الخلاف– المسألة (85) 616/2، ومدرسة البصرة 496/495، والجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في معاني القرآن وروايات العلماء عنه 26.

أما جمهور الكوفيين فالاسم المرفوع فاعل بنفس المذكور بعده على التقديم وليس في الجملة حذف على هذا الرأي[1] ولكن على تقديم الفاعل على فعله.

ويستدل ابن جني على جواز ارتفاع الاسم بعد إذا الزمانية بالابتداء [2] بقول ضيغم الأسدي:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي .... وإن لم ألقه– الرجل الظلومُ

يقول: "فقوله: (لم يخفني الرجل الظلوم) إنما هو تفسير لـ (هو) من حيث كان ضمير الشأن والقصة لابد له أن تفسره الجملة[3]، نحو قول الله– عز وجل–: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)[4]... فإذا ثبت أن هذه الجملة إنما هي تفسير لنفس الاسم المضمر بقي ذلك الفعل المضمر لا دليل عليه، وإذا لم يقم عليه دليل بطل إضماره... كما يذكر ابن جني أن الشاهد الشعري السابق تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ)[5] و(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)[6] ففي البيت دلالة على صحة مذهب أبي الحسن"[7].

فابن جني يبرر فساد تفسير قول البصريين كما نرى في النص السابق، أما الكوفيون فيوجهون الاسم المرفوع بعد (إن وإذا) على أنه فاعل بنفس الفعل

---

[1]) الخصائص 104/1 (باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع).

[2]) الإنصاف في مسائل الخلاف– المسألة (85) 615/2، 616.

[3]) هذا موضع من المواضع التي يجوز أن يعود ضمير الغيبة فيها على متأخر في اللفظ والرتبة وذلك إذا كان مفسرا بجملة واقعة خبرا عنه.

[4]) الآية 1 من سورة الإخلاص.

[5]) الآية 1 من سورة الانشقاق.

[6]) الآية 1 من سورة التكوير.

[7]) الخصائص 105/1 (باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع)، بتصرف، وخطى متعثرة على تجديد النحو العربي82، 83.

(ISSN : 2536 - 9555)

المذكور بعده على التقديم وعليه لا حذف في رأيهم، لأنهم يجيزون تقديم الفاعل على فعله مخالفين بذلك مذهب البصريين.

وعلى رغم انفراد الأخفش بقياسية جواز وقوع المبتدأ بعد (إن وإذا)، إلا أنه وافق البصريين في رأيهم، وحكم على رأيهم بأنه أقيس الوجهين، يقول في تفسيره لقوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)[1]: "فابتدأ بعد (إن)، وأن يكون رفع (أحد) على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكنها، وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ"[2] فكما نلاحظ في النص أن الأخفش يقر برأيه الذي انفرد به من بين النحاة وفي نفس الوقت يقر برأي البصريين وهو أصل مذهبه النحوي– ومن الملاحظ أنهم شرطوا ذلك في حالة عدم صلاحية الفعل الواقع بعد (إن) للجزم في اللفظ أي إذا كان ماضيا، كما عللوا لوقوع الاسم بعدها لأنها أشد حروف المجازاة تمكنا وقوتها في الجزاء.

ويري بعض الباحثين أن رأي الأخفش الذي انفرد به وهو أقرب للواقع اللغوي، فإن الآيات التي وقع فيها الاسم مرفوعا بعد (إن و إذا) كثيرة، وكذلك وروده في الشعر، ولأن اختصاص حروف المجازاة بالأفعال دون غيرها سوى افتراض النحاة الذي فرض تقدير فعل قبل الاسم الواقع بعد حرف الشرط يفسره الفعل المذكور.[3]

ومن الغريب أن بعض الباحثين يورد هذه المسألة النحوية ضمن الآراء التي وافق فيها الأخفش الكوفيين، كالدكتور عبد الأمير محمد الورد حيث ذكرها ضمن خمسين مسألة وافق فيها الأخفش الكوفيين[4]، وهذا ليس بصحيح كما وضحت.

---

[1]) من الآية 6 سورة التوبة.

[2]) معاني القرآن 354/1، 267/1.

[3]) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي – د/ عفيف دمشقية – ص84.

[4]) منهج الأخفش الأوسط – ص402.

المسألة الثانية: أحكام الفعل المضارع المقرون بفاء السببية وواو المعية ولام التعليل ولام الجحود الواقع في جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي.

بسط الأخفش هذه المسألة النحوية البصرية وحللها من كافة الوجوه الممكنة الواجبة والجائزة بالاعتماد على أدلة من القرآن الكريم وكلام العرب[1]

أ- نصب المضارع في جواب الطلب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء والواو، بعطف الفعل المقدر ب(أن) على الفعل المتقدم الذي حل محله اسم منوي، فيكون من قبيل عطف اسم على اسم متقدم، ولا يصلح عطف الثاني على الأول.

يقول الأخفش عند تفسيره لقوله تعالى: (وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ)[2] يقول: "فهذا الذي يسميه النحويون جواب الفاء، وهو ما كان جوابا للأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني والنفي، والجحود، ونصب ذلك كله على ضمير (أن)، وكذلك الواو، وإن لم يكن معناها مثل معنى الفاء. وإنما نصب هذا؛ لأن الفاء والواو من حروف العطف فنوى المتكلم أن يكون ما مضى من كلامه اسما حتى كأنه قال: لا يكن منكما قرب الشجرة، ثم أراد أن يعطف الفعل عللا الاسم فأضمر مع الفعل (أن)؛ لأن (أن) مع الفعل تكون اسما، فيعطف اسما على اسم. وهذا تفسير جميع ما انتصب من (الواو) و(الفاء)[3].

---

[1]) راجع أصول اللغة والنحويين الأخفش والفراء من خلال كتابيهما (معاني القرآن للباحث/ أحمد الشايب عرباوي- رسالة دكتوراه- كلية الآداب واللغات- جامعة محمد خيضر- سكرة- الجمهورية الجزائرية- ص41.

[2]) من الآية 35 سورة البقرة.

[3]) معاني القرآن 66/1، 67، وانظر أصول اللغة والنحو بين الأخفش والفراء في كتابيهما (معاني القرآن) ص41.

(ISSN : 2536 - 9555)

ويرى الكوفيون أنه منصوب بالخلاف، أي أن الفعل الثاني مخالف للأول وصارت مخالفته له وصرفه عنه موجبا للنصب، وذهب أبو عمرو الجرمي إلى أ،ه ينصب بالفاء نفسها وإليه ذهب بعض الكوفيين.[1]

ب- جواز رفع الفعل الثاني فتجريه على الأول بعد الطلب، ولا ينوى به الاسم فيكون من قبيل عطف فعل على فعل.

يقول: "وقد يجوز إذا حسن؛ أن تجري الأخير على الأول؛ أن تجعله مثله، نحو قوله: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ)[2] أي: ودوا لو يدهنون، ونحو قوله: (وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ)[3] جعل الأول فعلا ولم ينو به الاسم، فعطف الفعل على الفعل، وهو التمني كأنه قال "ودوا لو تغفلون ولو يميلون"، وقال: (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)[4]، أي "لا يؤذن لهم ويعتذرون"[5].

ج- جواز النصب والجزم والرفع في الفعل المضارع المعطوف بالفاء والواو، وقد تقدمه جازم.

وقد أوضح الأخفش هذه الوجوه الجائزة بقوله: "وما كان بعد هذا جواب المجازاة ب(الفاء) و(الواو)؛ فإن شئت أيضا نصبته على ضمير (أن) إذا نويت بالأول أن تجعله اسما، كما قال: "إن يشأ يسكن الريح فيظلله رواكد على ظهره... أو يوبقهن... ويعف عن كثير. (وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ)[6]، فنصب، ولو جزمه على العطف كان جائزا، ولو رفعه على الابتداء

---

[1]) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 76) 557/2 بتصرف.

[2]) من الآية 9 سورة مريم.

[3]) من الآية 102 سورة النساء.

[4]) من الآية 36 سورة المرسلات.

[5]) معاني القرآن 66/1.

[6]) من الآيات 33-35 من سورة الشورى.

جاز أيضا. وقال: (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ)[1] فتجزم (فيغفر) إذا أردت العطف، وتنصب إذا أضمرت (أن)؛ ونويت أن يكون الأول اسما، وترفع على الابتداء. وكل ذلك من كلام العرب.[2]

وأوضح الأخفش وجه الرفع لى الاستئناف لأنه ليس على معنى الأول.[3]

د- وجوب رفع الفعل المضارع المقرون بالفاء على الابتداء (الاستئناف) إذا كان جوابا لمجازاة ولا يستغني عنه.

يقول: "وقال تبارك وتعالى: (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ)[4]، فهذا لا يكون إلا رفعا؛ لأنه الجواب الذي لا يستغني عنه، والفاء إذا كانت جواب المجازاة كان بعدها أبدا مبدأ، وتلك فاء الابتداء لا فاء العطف... مثلها (وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا...[5])[6].

هـ - جزم المضارع المعطوف بالواو على موضع الفعل المتقدم الواقع جوابا لطلب، مع جواز نصبه. يقول الأخفش موضحا هذا الوجه الممكن: "وقال الله تبارك وتعالى فيما يحكى عن الكفار: (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ)[7]، قوله (فأصدق) جواب للاستفهام[8].... وعطف (وأكن) على

---

[1]) من الآية 284 من سورة البقرة.
[2]) معاني القرآن 66/1، 67.
[3]) معاني القرآن 67/1.
[4]) من الآية 95 من سورة المائدة.
[5]) من الآية 126 من سورة البقرة.
[6]) معاني القرآن 68/1، 69.
[7]) من الآية 10 من سورة المنافقين.
[8]) هو للتمني وليس للاستفهام.

(ISSN : 2536 - 9555)

موضع (فأصدق)؛ لأن جواب الاستفهام وإذا لم يكن فيه (فاء) جزم؛ وقد قرأ بعضهم: (فأصدق وأكون)[1] عطفا على ما بعد الفاء، وذلك خلاف الكتاب"[2].

ويختتم الأخفش هذه المسألة بتنبيه وهو: "واعلم أن إظهار ضمير (أن) في كل موضع أضمر فيه من (الفاء) لا يجوز"[3] ويقدم تعليلا لذلك بقوله: "لأن الكلام إنما وضع على أن يضمر، فإذا ظهر كان ذلك على غير ما وضع في اللفظ فيدخله اللبس"[4].

المبحث الثالث: نسبة عدد من الآراء للأخفش في كتب النحو وهي لم ترد عنه في كتابه (معاني القرآن)، وتظهر مذهبه البصري

فمن الملاحظ أنه نسب للأخفش آراء في مسائل نحوية في متب النحو تخالف ما قال به في كتابه (معاني القرآن). وقد نبه إلى هذه الظاهرة بعض الباحثين كالدكتور/ شعبان صلاح[5] الذي قام بدراسة هذه الظاهرة بالتطبيق على الجملة الاسمية ونواسخها.

ومن المسائل التي نسبت له على خلاف ما قال به في معاني القرآن: وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها

---

[1]) بالنصب وقد قرأ بالنصب أبو عمرو بن العلاء، والباقون (وأكن) مجزوما، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين. انظر الدر المصزن في علوم الكتاب المكنون 323/6، والتبيان في غريب إعراب القرآن 441/2.

[2]) معاني القرآن 69/1.

[3]) السابق 73/1.

[4]) السابق 73/1.

[5]) في كتاب الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط بين أقواله في معاني القرآن وروايات العلماء عنه.

أورد السيوطي هذه المسألة منسوبة للأخفش حيث يقول: "وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)[1] بنصب (أطهر)[2]، وتقول: هذا زيد هو خيرا منك، ورد بأن (أطهر) نصب بـ (لكم)، على أنه خبر (هن) فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي[3] كما نسب أحد الباحثين هذه المسألة إلى الأخفش ضمن المسائل النحوية التي يبني فيها الأخفش آراءه على القليل أو ما لا نظير له[4]، وأورده كذلك الدكتور/ عفيف دمشقية مثالا على جواز الأخفش للقراءات والقياس عليها[5].

وبالرجوع إلى معاني القرآن للأخفش نجد رفضه لقراءة النصب، وأنه لم يجز هذا الرأي يقول: (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) رفع، وكان عيسى يقول: هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) بالنصب، وهذا لا يكون، إنما ينصب خبرا لفعل الذي لا يستغني عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمى (الفصل) يعني: هي، هو، هم، وزعموا أن النصب قراءاة الحسن أيضا[6].

وتؤكد إحدى الباحثات على أن هذا الرأي لم يقل به الأخفش إذ أوردت هذه المسألة ضمن موقف الأخفش مما ينقله حيث تقول: "رفض الأخفش رأي أستاذه عيسى بن عمر في نصب (أطهر) من الآية الكريمة"[7]... ثم تقول مستنتجة: فنستطيع القول: "إن ما نسب إلى الأخفش من تجويز الفصل بين الحال وصاحبها

---

[1]) من الآية 78 من سورة هود.

[2]) وردت قراءة النصب في إعراب القرآن والمحتسب 325/1.

[3]) الهمع 67/1، 68 .

[4]) آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي – أ / سماح سمير سلول دلول.

[5]) خطى متعثرة على تجديد النحو العربي – د/ عفيف دمشقية ص10.

[6]) معاني القرآن 386/1.

[7]) أثر معاني القرآن للأخفش الأوسط في الكشاف للزمخشري– أ/ كواكب محمود حسن الزبيدي 49.

(ISSN : 2536 - 9555)

بضمير الفصل غير صحيح؛ لأن ما جاء في معاني القرآن يوضح أفكار الأخفش لقراءة النصب"[1].

لقد وجه أبو جعفر النحاس إعراب الآية على القراءة المشهورة بالرفع: (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي) ابتداء وخبر، وكذا (هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) وذكر أيضا قراءة النصب، وروى عن سيبويه لحنه لقراءة محمد بن مروان المدني[2] بالنصب، كما عرض لرأي الكسائي الذي يجعل (هن) عمادا[3]، كما نفى أبو جعفر النحاس هذا الرأي عن الأخفش حيث يقول: "قال أبو جعفر قول الخليل وسيبويه والأخفش أن هذا لا يجوز ولا تكون (هن) ههنا عمادا"[4].

ويقدم ابن جني وجها آخر صحيحا لقراءة النصب تبتعد بالآية الكريمة عن ضمير الفصل وهو أن تجعل (هن) أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبرا لـ (بناتي)، كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل (أطهر) حالا من (هن) أو من (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائما أو جالسا[5].

وأرى أن هذه المسألة النحوية سواء أنسبت للأخفش أم لم تنسب، فإن وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها لم يقل به أحد من النحاة إلا ما نقل عن الكسائي من إجازته، كما أن الفصل به بين الحال وصاحبها يتنافى والغرض من مجيئه في الجملة.

---

[1]) السابق 50.

[2]) وردت عنه الرواية في حروف القرآن (المحتسب 325/1).

[3]) والعماد مصطلح كوفي يقابل ضمير الفصل عند البصريين، ويسميه الكوفيون بهذا الاسم لأنه يُعمد عليه في الفائدة إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع. (الهمع 68/1).

[4]) إعراب القرآن 296/2.

[5]) المحتسب 236/1.

المحور الثالث

الاتجاه الكوفي عند الأخفش ويحتوي على:

المبحث الأول: بعض المسائل النحوية التي تأثر فيها الأخفش بالكوفيين ووافقهم فيها.

عرفنا من تاريخ نشأة النحو أن الكوفيين تأخروا عن البصريين فترة طويلة لأسباب منها:

1- انشغالهم بالشعر ورواياته والأدب وطرائفه، واستئثارهم به، فلم يشاركوا البصريين النظر إلى علم النحو.

2- بعدهم عن جزيرة العرب موطن الفصاحة والبيان، فكانت رحلاتهم قليلة، كما أن سوق (الكناسة) بالكوفة لم تقم مقام سوق (المربد) بالبصرة في إشباع حاجتهم الأدبية والعلمية[1]، وبعد ذلك راح الكوفيون يضعون قواعدهم مستفيدين من النحو البصري ومصطلحاته، ولا عجب في ذلك، فقد تلقوا عن عيسى والخليل ويونس، ودرس إمامهم الكسائي كتاب سيبويه على الأخفش[2] (البصري الأصل).

كما تأثر الكوفيون بالخليل، واقتبسوا منه بعض المصطلحات، ووضعوا مصطلحات أخرى، ومما اقتبسوه منه: مصطلح (الخفض) [3].

---

[1]) انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص116.

[2]) مدرسة الكوفة 330.

[3]) السابق 305.

(ISSN : 2536 - 9555)

ورغم هذا فإنه اختلف معهم في عدد من المسائل النحوية وغيرها والتي ظهر فيها الأخفش كوفيا[1] واعتمد على القياس النظري وهو هنا متأثر بالقياس الكوفي المعروف بالقياس النظري[2] من ذلك:

المسألة الأولى: إجازة أن تكون (من) لابتداء الغاية الزمانية على قلة ما سمع فيه

وقد أورد ابن هشام هذا المعنى لـ (من) يقول: "قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه وفي الزمان أيضا، بدليل قوله: (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ) [3] وفي الحديث: (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)[4].

المسألة الثانية: قياس وقوع الماضي حالا دون اقترانه ب (قد).

مما استدل به الكوفيون والأخفش على مجيء الحال فعلا ماضيا دون (قد) ما جاء في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[5] حيث أورد الأخفش قراءة نصب الاسم (حصرة) على الحالية في قوله تعالي: (أو جاءوكم حصرة)[6] صدورهم وقال: فحصرة اسم نصبته على الحال، و(حصرت): فعلت، وبها نقرأ[7] فالأخفش يؤيد القراءة الأساسية، لكنه لم يضعف أو يقبح، أو يرفض قراءة (حصرة).

---

[1]) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة 159.

[2]) نشأة النحو ص124.

[3]) من الآية 8 من سورة التوبة.

[4]) مغني اللبيب 330/2، وآراء الأخفش في همع الهوامع 150.

[5]) من الآية 90 من سورة النساء.

[6]) قرأ بالنصب الحسن وقتادة ويعقوب، وكذا المهدوي عن عاصم في رواية حفص. انظر إعراب القرآن للنحاس 164/1، والبحر المحيط 330/3 (بتصرف).

[7]) همع الهوامع 247/1 بتصرف، وخطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي 52.

ويصوب أبو حيان جواز وقوع الماضي حالا دون (قد)، وأنه لا يحتاج إلى تقديرها للكثرة، فتأويل الكثير ضعيف جدا، إنما تبنى المقاييس العربية على وجود الكثرة، وهذا مذهب الأخفش[1] وقد أوجز الأشموني رأي كل من البصريين والأخفش والكوفيين في هذه القضية الخلافية إذ يقول: "مذهب البصريين– إلا الأخفش– لزوم (قد) مع الماضي، المثبت مطلقا ظاهرة أو مقدرة، والمختار وفاقا للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا تمسكا بظاهرة ما سبق إذ الأصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة"[2].

ويؤكد أحد الباحثين على أن الدليل على صحة تقدير الحال في الآية السابقة قراءة من قرأ بالنصب (حصرة)[3] فدل ذلك على وقوع جملة (حصرت صدورهم) حالا.

وقد أورد أبو حيان قراءة أخرى وهي لا تخرجها عن الحالية، وفي ذات الوقت تؤيد رأي من لم يُلزم (قد) مع الفعل الماضي الواقع حالا. يقول: "وحكى عن الحسن أنه قرأ (حصرةٌ) بالرفع، على أنه خبر مقدم، أي: صدورهم حصرة، وهي جملة اسمية في موضع الحال وجمهور النحويين على أن الفعل في موضع الحال؛ فمن شرط دخول (قد) على الماضي إذا وقع حالا زعم أنها مقدرة، ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد"[4].

وفي هذا المقام أذكر الرأي الذي قدمه الدكتور/ شعبان صلاح في هذه المسألة النحوية وهو أن الأخفش مع رأي البصريين ولم يوافق الكوفيين استنادًا إلى قول

---

[1]) معاني القرآن 63/1.

[2]) شرح الأشموني 191/2 باب الحال، (حاشية الصبان على شرح الأشموني 191/2).

[3]) آراء الأخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي.

[4]) البحر المحيط 330/3.

(ISSN : 2536 - 9555)

الأخفش السابق عند تفسيره لقوله تعالى (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)، وإلى جنب ما قاله أبوعلي الفارسي من أن الأخفش ذكر في كتابه (الكبير) أن المعنى في هذه الآية: أوجاءوكم قوما حصرت صدورهم، فحذف (قوم) وأقيم الوصف مقام الموصوف، وأنه قد تكرر هذا النقل عن الأخفش ثلاث مرات، لذلك فهو مع البصريين وليس مع الكوفيين[1]، ويلاحظ أن الأخفش في هذه المسألة لم يلجأ إلى التقدير في الشاهد المذكور، وهذا يعني أنه لم يشترط وجود (قد).

ومهما يكن من خلاف حول هذه المسألة النحوية أتساءل لم لا نقبل رأي الكوفيين والأخفش في جواز وقوع الفعل الماضي دون الربط بـ (قد) لأن هذا الرأي يقوم على عدم التقدير والتأويل، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل

المسألة الثالثة: فعل الأمر معرب مجزوم، وجزمه بلام الأمر المقدرة، بعد اقتطاعه من حرف المضارعة.

وقد أورد أبو البركات الأنباري هذه المسألة وذكر ما احتج به الكوفيون بأن الأصل في نحو (افعل) لتفعل، ولما كثر استعمال الأمر حذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف، كما احتجوا بأن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر؛ فالعرب يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره.

وأن العرب تجيز إعمال حرف الجزم مع الحذف كما في قول الشاعر:

محمد تفدِ نفسك كل نفس إذا ما خِفْتَ من أمر تبالا

والتقدير: لتفد، فحذف اللام.

أما البصريون فيرون أن فعل الأمر مبني لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من

[1]) الجملة الاسمية عند الأخفش الأوسط 12 (بتصرف).

الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقيا على أصله في البناء.

ويؤيد ابن هشام هذا الرأي إذ يقول: "وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف، ولأنه أخو النهى، ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل مثل (لتقم)، وبقراءة (فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ) ولأنك تقول: اغز واخش وارم، واضربا واضربوا واضربي، كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف[1].

وأرى أن رأي الكوفيين والأخفش أيسر لأنه طرد للباب على وتيرة واحدة من حيث العلاقة القوية بين أواخر المضارع المجزوم في الأحوال الثلاثة وبين أواخر الأمر في أحواله الثلاثة.

ورد أبو البركات الأنباري على ما احتج به الكوفيون من أن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر في الاستعمال كحذف نون (يكون) ولم يقولوا في (لم يصن) لم يصن. وكذلك قولهم إن فعل النهى معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر، فإن ذلك غير مناسب، لأن فعل النهى في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب. أما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم، فيستحق أن لا يعرب، فكان باقيا على أصله في البناء، كما رد على حجتهم من أن لام الجزم عملت وهي محذوفة بقوله: إنما حذف اللام لضرورة الشعر [2].

---

[1]) مغني اللبيب 244/1 (مبحث اللام).

[2]) الإنصاف في مسائل الخلاف الجزء الثاني– المسألة الثانية والسبعون بتصرف.

(ISSN : 2536 - 9555)

المسألة الرابعة: جواز رفع المبتدأ الوصف فاعلاً أو ضميرا منفصلا دون الاعتماد على نفي أو استفهام بأي من أدواتهما.

أجاز الأخفش والكوفيون (قائم الزيدان)؛ على أن قائم (مبتدأ) والزيدان فاعل سد مسد الخبر[1] وقد شرط ابن مالك ذلك استحسانا لا وجوبا، وجعل منه قوله:

خبير بنو لهب فلا تك مُلغيا... مقالة لهبيٍّ إذا الطير مرّت[2]

أما البصريون فيوجبون إعماله معتمدا نحو: ما قام الزيدان، وأقائم أنتما، وبشرط تمام الكلام به[3] ولقد وجه البصريون هذا الشاهد على أن الاسم المتقدم (خبير) خبر مقدم، والمرفوع بعده (بنو) مبتدأ مؤخر، وأجابوا عن كيفية الإخبار بالمفرد عن الجمع بأن فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، فلا تلزم فيه المطابقة [4]. وبهذا تخلص البصريون من هذا المأزق بهذا المخرج اللطيف القائم على التأويل والعلة.

وتوضح إحدى الباحثات أن المنحى الذي نحى إليه ابن مالك في هذه المسألة النحوية من قبول مذهب الأخفش هو الأولى بالاعتبار، وشرط الاعتماد استحسانا لا وجوبا هو الأولى بالاعتبار لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل، فما دام الفعل قد وقع في هذا الموقع فاسم الفاعل يقع ذات الموقع.[5] وتؤكد الباحثة: على صحة مذهب

---

[1]) شرح ابن عقيل 192/1.

[2]) السابق 189/1 بتصرف، وهمع الهوامع 94/1، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة 89.

[3]) شرح ابن عقيل 189/1.

[4]) همع الهوامع 94/1 بتصرف، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 196/1 (وهو بهامش شرح ابن عقيل)، ومدرسة البصرة 495.

[5]) موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط للباحثة جميلة بنت عبد العزيز خياط– رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى 2004م ص72.

الأخفش لابتعاده عن التأويل وأن ابن مالك تأثر بالأخفش في ذلك فيقول "وهنا أمر أخر وهو ابتعاد ابن مالك عن التأويل بإجازته لمذهب الأخفش"[1].

المسألة الخامسة: جوازه زيادة (من) الجارة للتنصيص على العموم أو التوكيد مطلقا في النفي والإيجاب وكون مجرورها نكرة ومعرفة.

يقول الأخفش مستدلا على زيادة (من) في تفسيره لقوله تعالى: (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ)، كما تقول: قد أصابنا من مطر، و قد كان من حديث[2]. كما قال في تفسير قوله تعالى (فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ)[3] أدخل (من) كما أدخله في: (كان من حديث)، و(قد كان من مطر)[4].

كما استدل الأخفش بقوله تعالى: " (يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ) [5]، (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ)[6]، (وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ)[7]. وشرط ابن هشام أن تكون المزيدة فيه فاعلا نحو (مَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا)[8]، أو مفعولا به نحو (فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ)[9]، أو مبتدأ نحو (مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ)[10]،[1]. وقد أهمل كثير من النحاة هذا الشرط.

---

[1]) السابق ص73.
[2]) معاني القرآن – ج1 – 318.
[3]) سورة المائدة، الآية: 4.
[4]) السابق ج1 – 410.
[5]) سورة نوح، الآية: 4.
[6]) سورة الكهف، الآية: 31.
[7]) سورة البقرة، الآية: 271.
[8]) سورة الأنعام، الآية: 59.
[9]) سورة الملك، الآية: 3.
[10]) سورة إبراهيم، الآية: 26.

(ISSN : 2536 - 9555)

وزاد الفارسي شرطا ثالثا لزيادة (من) وهو تقدم الشرط كما في قول زهير:

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم[2]

مذهب البصريين أن (من) تزاد في النفي وأنها لا تجر إلا النكرة، لذلك تأولوا ما قال به الأخفش والكسائي وهشام على تقدير (من) بعضية، أو على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أو قصد الحكاية.[3]

المسألة السادسة: عد الضمائر (الياء والكاف والهاء) الواقعة بعد لولا الامتناعية في موضع رفع.

ذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز إنابة ضمير الجر عن ضمير الرفع في مثل: لولاي ولولاك ولولاه، وأن لولا لم تعمل فيها شيئا، كما لن تعمل في الظاهر كما في قولك: لولا زيد لأتتك. من ذلك:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهوى[4]

ويوضح الأخفش حجته في ذلك بأنهم عكسوا إذا قالوا: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا، وأن (لولا) غير جارة؛ لأن المضمر فرع الظاهر، وهي لا تجر الأصل، وبالتالي لا تجر الفرع، وإنما دخلت لولا على الجملة الابتدائية [5] والذي يدل على ذلك ما قاله الصبان: أنك إذا عطفت على مدخول (لولا) اسما ظاهرا تعين رفعه إجماعا[6]. أما البصريون فمذهبهم أن لولا في موضع جر بـ (لولا).

---

[1]) مغني اللبيب 335/1، وشرح ابن عقيل ج3– ص17 وهمع الهوامع 35/2، ومنهج الأخفش الأوسط 349 (ضمن المسائل التي خالف فيها الأخفش سيبويه).

[2]) المرجعين السابقين.

[3]) همع الهوامع 35/2، مدرسة البصرة 499.

[4]) شرح ابن عقيل 7/3 (بتصرف).

[5]) همع الهوامع 33/2.

[6]) حاشية الصبان على شرح الأشموني 206/2.

وذكر أبو البركات الأنباري أن المبرد لا يجيز أن يقال: لولاي، ولولاك، وأنه يجب أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت، فيؤتي بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله: لولا أنتم لكنا مؤمنين، ولهذا لم يأت في التنزيل إلا منفصلا[1].

وأقول إذا كان البصريون يتسامح لهم في عد لولا جارة للمضمر لأن خلاف الأصل رغم ورود شواهد له في كلام العرب. فإنه لا يتسامح للأخفش الكوفيين من خروجهم عن الأصل في إنابة ضمير الجر عن ضمير الرفع، وهو ما لا نظير له سوى ما ذكره الأخفش من قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا.

المسألة السابعة: جواز النعت بالمصدر

تابع الأخفش الكوفيين في جواز النعت بالمصدر بشرط أن يؤول بمشتق، من ذلك تفسيره لقوله تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ)[2]، يقول: "أي غائرا، ولكن وصفه بالمصدر، وتقول: ليلة غم، تريد: غامة"[3].

المبحث الثاني: القياس عند الأخفش

اعتمد الكوفيون على السماع، واعتمدوا بعده على القياس النظري، وذلك عند انعدام الشاهد انعداما كليا، واضطروا إزاء هذا أن وضعوا قواعد كثيرة خالفوا فيها البصريين، وكثر عندهم التجويز للصور المختلفة للشيء الواحد لوروده على صور متغايرة، وقل عندهم ما كثر عند البصريين من التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار[4].

---

[1]) الإنصاف في مسائل الخلاف– المسألة (97)– 687/2، ومدرسة البصرة ص493.

[2]) الآية 30 من سورة الملك.

[3]) معاني القرآن 546/2.

[4]) انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة 124.

(ISSN : 2536 - 9555)

وقد سبق أن ذكرت في المقدمة عند حديثي عن المراحل العلمية المختلفة التي تمثل مذهب الأخفش– أنه في المرحلة الثانية تغيرت نزعته البصرية (السماع) إلى النزعة الكوفية (القياس)، وتأثر بالكوفيين معتمدا على القياس النظري[1].

من ذلك: إجازته أن تكون (من) الابتداء الغاية الزمانية على قلة ما سمع فيه، يقول ابن هشام في هذا المعنى الذي أجازه الأخفش. قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه: وفي الزمان أيضا، بدليل قوله تعالى: (مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ)[2]، وفي الحديث: "فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة"[3].

جواز تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مصدرا مؤولا من أن المفتوحة المشددة وصلتها.

ذكر السيوطي تلك المسألة عند حديثه عن مواضع تقديم الخبر وجوبا: "وذلك إذا كان الخبر مسندا دون (أما) إلى أن المفتوحة المشددة وصلتها نحو قوله تعالى: (وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ)[4] إذ لو أخر لالتبس بالمكسورة، وجوز الفراء والأخفش نحو قوله تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)[5]، فإن وليه (أما) جاز التأخير اتفاقا"[6].

<u>التحرج في القياس على الكثير في بعض المسائل النحوية</u>

من ذلك: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وأن حذفه ضرب من الاتساع، وقد ذكر ابن جني أن حذف المضاف كثير واسع، نحو قوله تعالى:

---

[1]) السابق 124.

[2]) من الآية 108 من سورة التوبة.

[3]) مغني اللبيب 330/2، وآراء الأخفش في همع الهوامع 150.

[4]) من الآية 41 من سورة يس.

[5]) من الآية 184 من سورة البقرة.

[6]) همع الهوامع 103/1، وآراء الأخفش في كتاب همع الهوامع 152.

(وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى) أي بر من اتقى، وإن شئت كان تقديره: ولكن إذا البر من اتقى، وأشار ابن جني في أكثر من موضع إلى أن الأخفش لا يرى القياس على حذف المضاف[1] وأنه ترك القياس عليه،[2] ويضيف أيضا: أن حذف المضاف قد كثر؛ حتى إن في القرآن– وهو أفصح– الكلام– فيه أكثر من مائة موضع، بل ثلاثمائة موضع، وفي الشعر منه ما لا يُحصيه.[3]

ويؤكد الدكتور/ محمد عاشور السويح على أن الأخفش نفسه ذكر أمثلة كثيرة لحذف المضاف في كتابه (معاني القرآن).[4]

وهذا يدل على إجازته حذف المضاف لكنه يتحرج في القياس أحيانا على الكثير في بعض المسائل النحوية من ذلك: تفسيره لقوله تعالى: (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ...)[5] يقول فهو على أول الكلام: "ولكن البر بر من آمن بالله وأقام الصلاة وآتى الزكاة. و: (الموفون) رفع على: ولكن الموفون يريد: (بر الموفين) فلما لم يذكر (البر) أقام (الموفون) مقام البر، كما قال: "وسل القرية[6] فنصبها على (سل) وهو يريد: أهل القرية[7] ومن ذلك أيضا:

---

[1]) الخصائص 362/2.
[2]) السابق 284/2.
[3]) السابق 452/2.
[4]) القياس النحوي 161.
[5]) معاني القرآن 167/1.
[6]) من الآية 106 من سورة المائدة.
[7]) معاني القرآن 290/1.

(ISSN : 2536 - 9555)

(لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى)[1] أي: لأهل التقوى[2]. ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ).

وكذلك عند تفسيره لقوله تعالى: (شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ)[3]. يقول: "أي: شهادة بينكم: شهادة اثنين، فلما ألقى (الشهادة) قام (الاثنان) مقامها، وارتفعا بارتفاعها، كما قال: (وسل القرية، يريد أهل القرية، وانتصب (القرية) بانتصاب الأهل، وقامت مقامه، ثم عطف قوله (أو آخران) على الاثنين"[4].

وقد أورد ابن هشام حذف الاسم المضاف في باب (ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب) وضرب له أمثلة منها قوله تعالى: (وَجَاءَ رَبُّكَ)[5] وقوله تعالى: (فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ)[6]، والتقدير في حبه[7] وينبه ابن هشام على أنه إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى، نحو: قوله تعالى: (الْحَجُّ أَشْهُرٌ)[8] ونحو: (ولكن البر من آمن....)[9] فيكون التقدير: الحج حج أشهر، والبر بر من آمن، أولى من أن يقدر: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ، وذا البر من آمن، لأنك في الأول قدرت عند الحاجة

---

[1]) من الآية 132 من سورة طه.

[2]) معاني القرآن 445/2.

[3]) من الآية 177 من سورة البقرة.

[4]) من الآية 82 من سورة يوسف.

[5]) من الآية 22 من سورة الفجر.

[6]) من الآية 32 من سورة يوسف.

[7]) مغني اللبيب 278/2.

[8]) من الآية 197 من سورة البقرة.

[9]) من الآية 177 من سورة البقرة.

إلى التقدير، لأن الحذف من آخر الجملة أولى"[1] ويذكر ابن جني أن الأجود التقدير في الثاني. ومن الملاحظ أن كلام ابن هشام يشعر بأن حذف المضاف ليس ضروريا.

المحور الرابع
اجتهادات الأخفش

لقد حاول الأخفش الخروج على بعض قواعد مدرسته البصرية، وحاول الإتيان بجديد، وقد قسم الدكتور/ عفيف دمشقية[2] الاجتهادات الأخفشية– كما سماها– إلى قسمين:

1- اجتهادات سلبية مالت بالدرس النحوي إلى التعقيد والنقل، وذلك في بعض الصيغ، وفي العوامل والمعمولات، وفي القياس.

2- اجتهادات إيجابية مضيئة تخدم اللغة ويسترشد بها لتيسير النحو العربي.

أولا: من الاجتهادات التي عقدت النحو العربي:

1- قول الأخفش أن (أنّ) ومعموليها سدت مسد المفعول الأول وحده لأفعال (ظن وأخواتها)، وأن المفعول الثاني مقدر بـ حاصل أو واقع أو نحو ذلك، ففي مثل قولنا: علمت أن زيدا قائم، يكون تأويل الجملة: علمت قيام زيد حاصلا. وهذا خلاف ما قال به البصريون من أنه إذا وقع المصدر المؤول من (أن واسمها وخبرها) سد مسد مفعولي فعل الظن وأخواته.[3]

ومنه أيضا:

---

[1]) مغني اللبيب 279/2.

[2]) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي 17، 64، 105.

[3]) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي 21 بتصرف.

(ISSN : 2536 - 9555)

2- منع الأخفش الفصل بين الحال وعاملها إذا تقدمت عليه، لأن الفصل بينهما يمنع العامل من العمل، فلا يجوز على رأيه: راكبا زيد جاء، أما قولهم: راكبا جاء زيد، فليس ما يمنع عمل (جاء) النصب في الحال، على الرغم من تقدم المعمول على العامل.[1]

ومنه كذلك:

3- زيادة الباء الجارة في الموجب والمنفي، فتقول في الإيجاب: زيد بقائم، واستدل بقوله تعالى: (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) [2] أما جمهور النحاة فأولوه على حذف الخبر أي: واقع[3].

وقد ردد/ عفيف دمشقية استدلال الأخفش بقوله: "بأن الباء في قوله (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا) ملازمة للفعل (جزى)، ومزيده (جازي)،.... وقد جاء قوله تعالى (ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا)[4] ويرى أن (جزاء) مبتدأ، ولكنه مبتدأ مؤخر خبره (الذين) في أول الآية بتقدير (وللذين) والأخذ برأي الأخفش هنا أولى للفرار من التقدير.

4- قياسية دخول همزة التعدية على الفعل اللازم والمتعدي[5] لواحد أو اثنين. أجاز الأخفش هذه المسألة النحوية طردا للقياس في الباب الواحد. أما النحاة فقد توزعت آراؤهم فيها على النحو التالي:

1- رأي المبرد الذي حكم بالسماع في اللازم والمتعدي.

---

[1]) الخصائص 271/1، وخطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي 45، 46.

[2]) من الآية 27 من سورة يونس.

[3]) همع الهوامع 127/1.

[4]) من الآية 17 من سورة سبأ.

[5]) وقال به الفارسي كذلك.

2- رأي سيبويه الذي حكم بالقياس في اللازم، والسماع في المتعدي.

3- رأي أبي عمرو الذي حكم بالقياس في غير باب (علم).

4- رأي يقيسه فيما يحدث الفعلية أي يكسب فاعله صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل، نحو قام وقعد، فيقال أقمته وأقعدته أي جعلته على هذه الصفة، ويعده سماعها فيما ليس كذلك، نحو: اشتريت زيدا، فلا يقاس عليه أذبحته الكبش أي جعلته يذبحه، لأن الفاعل له صير على هيئة لم يكن عليها.[1]

وقدم السيوطي تفصيلا في المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، حيث قال:

رد المجمع على تعديته إلى ثلاثة مفاعيل (أعلم وأرى)، وزاد سيبويه (نبا)- بالتشديد، وزاد ابن هشام اللخمي (أنبأ وعرف وأشعر وأدري)، وزاد الفراء في معانيه (خبر)- بالتشديد- وزاد الكوفيون (حدث) وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك، وزاد الكوفيون (حدث) وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك، وزاد الحريري (علم)، وزاد ابن مالك (أرى) الحلمية كقوله تعالى: (إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا) وزاد الأخفش وابن السراج (أظن، وأحسب وأخال وأزعم وأوجد) قياسا على (أعلم وأرى)، ولم يسمع، وزاد الجرجاني (استعطى) وزاد بعضهم (أكسى) فبلغت أفعال الباب تسعة عشر، والجمهور منعوا ذلك، وأولوا المستشهد به على التضمين أو حذف حر الجر أو الحال. [2]

<u>ومن الاجتهادات التي خدمت اللغة، وابتعد فيها الأخفش عن التقدير.</u>

1 – وقوع الفعل الماضي حالا دون اقترانه بـ (قد).

---

[1]) همع الهوامع 81/2.

[2]) السابق 159/1.

(ISSN : 2536 - 9555)

2 – جواز دخول الواو (الشبيهة بواو الحال) على خبر ليس وكان المنفية إذا كان جملة واقعة بعد (إلا) تشبيها بالجملة الحالية. [1].

وقد أنكر جمهور النحاة ذلك وأولوا الشواهد التي استدل بها على حذف الخبر ضرورة أو على زيادة الواو، كقول الشاعر: ليس شيء إلا وفيه أيسر لأنه لا يحتاج لتقدير و ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما لا يحتاج لتقدير.

3– التوكيد باستعمال هاء التنبيه:

بقول في تفسير قوله تعالى (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ)[2]، "فجعل التنبيه في موضعين للتوكيد، وكان التنبيه الذي في (هؤلاء) تنبيها لازما"[3] ويؤكد الشيخ محي الدين الدرويش على ما ذهب إليه الأخفش قائلا: "ها للتنبيه، وأنتم مبتدأ، وجملة تدعون خبرة، وهؤلاء منادى معترض بين المبتدأ والخبر... وكررت (ها) التنبيه للتأكيد"[4].

4– التوكيد بالنفي

يقول عند تفسيره لقوله تعالى: (أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ)[5]: "على التوكيد"[6].

5– حذف كان وخبرها، وبقاء اسمها من ذلك قوله عند تفسيره لقوله تعالى: (وَقُولُوا حِطَّةٌ....)[7]، "أي قولوا: لتكم منك حطة لذنوبنا، كما تقول للرجل:

---

[1]) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي 52.

[2]) من الآية 38 من سورة محمد.

[3]) معاني القرآن 520/2.

[4]) إعراب القرآن وبيانه للشيخ محي الدين الدرويش 216/7، 217.

[5]) من الآية 21 من سورة النحل .

[6]) معاني القرآن 415/2.

[7]) من الآية 58 من سورة البقرة.

سمعك إلى، كأنهم قيل لهم قولوا يارب لتكن منك حطة لذنوبنا"[1] وقد ذكر الأخفش وبها آخر وهو نصب (حطة) على أنه بدل من اللفظ بالفعل.

وقد وجه أبو جعفر النحاس رفع (حطة) على إضمار مبتدأ[2].

6- مجيء (أكاد) بمعنى أريد، وهو لغة يقول: "وزعموا أن تفسير (أكاد) أريد، وأنها لغة؛ لأن (أريد) قد تجعل مكان (أكاد) مثل: (جدارا يريد أن ينقض)[3] أي يكاد أن ينقض"[4].

7- جواز إلغاء عمل ظن وأخواتها إذا تقدمت نحو: ظننت زيدٌ ذاهبٌ.

8- جواز حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط لوروده في القرآن وكلام العرب، نحو: (وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ)[5].

9- جواز تقديم الجواب على أداة الشرط (ماضيا أو مضارعا. نحو: خرجت إن خرجت. وأخرج إن خرجت.

ومن الاجتهادات التي خدمت اللغة، وابتعد فيها الأخفش عن التقدير:

1- وقوع الفعل الماضي حالا دون اقترانه بـ (قد).

2- جواز دخول الواو (الشبيهة بواو الحال) على خبر ليس وكان المنفية إذا كان جملة واقعة بعد (إلا) تشبيها بالجملة الحالية، وقد أنكر جمهور النحاة ذلك وأولوا بها الشواهد التي استدل على حذف الخبر ضرورة أو على زيادة الواو، كقول الشاعر/

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار

---

[1]) معاني القرآن 102/1.

[2]) إعراب القرآن للنحاس 228/1.

[3]) من الآية 77 من سورة الكهف.

[4]) معاني القرآن 403/2.

[5]) من الآية 121 من سورة الأنعام.

(ISSN : 2536 - 9555)

يلاحظ أن رأي الأخفش أيسر لأنه لا يحتاج لتقدير وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما لا يحتاج لتقدير.

الخاتمة

إن الأخفش الأوسط يعد من علماء النحو الذين تتعدد ملامح مذهبهم النحوي؛ لأنه جمع بين أكثر من مذهب نحوي؛ فهو بصري كوفي مجدد لقد اعتنق المذهب البصري الذي تشدد في الأخذ بمبدأ العامل متأثرا بالمنطق والفلسفة اللذين كان لهما أثر كبير في تعقيد النحو العربي، والذي آثر السماع على القياس، متمسكا بنظائر الشاهد المسموع، فابتعدت عن النادر والشاذ، ودعا إلى التأويل والإنكار والتخطئة وغير ذلك. وقد رأينا كيف أن الأخفش نهج نهجهم في عديد من الأمور كتمسكه بفكرة العامل سواء أكان لفظيا– وهو الأكثر– أم كان معنويا، كقوله: إن عامل الرفع في المضارع هو تجرده من النواصب والجوازم، كما أنه استخدم المصطلحات البصرية بكثرة في كتابه (معاني القرآن) تأكيدا على مذهبه البصري: وفي ذات الوقت نجد الأخفش لم يلجأ إلى التأويل في كثير من المسائل النحوية عملا بالمبدأ (ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل).

وقد اتجه الأخفش بعد ذلك إلى المذهب الكوفي، فلجأ إلى لقائه بالكسائي إمام الكوفيين فاعتمد على القياس النظري عند انعدام الشاهد المسموع أو عند وجود الشاهد الواحد، وكذلك القياس على كل مسموع.

من ذلك: **إجازتهم مجيء العدد على وزني (فُعال ومَفْعَل)** بغرض التكرار ممنوعا من الصرف للوصفية والعدل من خمسة إلى تسعة مع أن المسموع عن العرب في ذلك من واحد لأربعة، لكنهم قاسوا الباقي عليها. وقد جاء في القرآن الكريم: مجيئوه من الأعداد اثنين وثلاثة وأربعة قال تعالى: (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ

مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) وهذا يعني أنهم توسعوا في القياس، وكسروا حدة التعقيد التي وضع فيها البصريون أنفسهم وضيقوا على المتكلمين بحرمانهم من تبسيط اللغة، ونسوا أن اللغة استعمال قبل أن تكون قواعد متأثرة بالمنطق والدراسات الفلسفية والعلل.

وهذا ما سلكه الأخفش حين خرج عن البصريين في اللجوء للقياس النظري الكوفي وذلك في مسائل نحوية وصرفية كثيرة وافق فيها الكوفيون، الأمر الذي دعاني إلى عد الأخفش الأوسط ضمن أعلام المذهب الكوفي؛ فقد ابتعد عن التقدير في مسائل كثيرة، كما تعددت صور القياس عنده من جواز القياس مع انعدام المسموع، وطرد القياس في الباب الواحد والقياس على القليل وأحيانا على الكثير كما رأينا في هذه الدراسة. وتعددت مواقفه من القراءات القرآنية متوسعا فيها فيفضل القراءة المشهورة للكتاب العزيز، وأحيانا يستحسن القراءة الأخرى ويفضلها على المشهورة مدعما إياها بالأدلة النحوية. وأحيانا يوافق البصريين في الاستشهاد بالقراءات المشهورة وتارة يلحن القراءة وتارة يعتد بالقراءات غير المشهورة ويعدها أصلا موافقا بذلك الكوفيين، وتارة يفترض قراءة ويقر أنها لا يقرأ بها، وغير ذلك.

ومن خلال البحث– نبهنا إلى– الظاهرة التي أشار إليها عدد من الباحثين وهي نسبة آراء نحوية للأخفش في بعض كتب النحو، وفي الحقيقة لم يقل بها ولم ترد عنه في كتابه (معاني القرآن) وهو كتاب النحو الوحيد الذي بقي من مؤلفات الأخفش، وكيفية معالجة هذه الظاهرة. كما عرض البحث لتلك القضية التي أشار إليها ابن جني من حيث ورود أكثر من رأي للعالم الواحد في المسألة النحوية الواحدة، وكيف أن الأخفش من أصحاب هذه الظاهرة ورغم أن ابن جنيذكر وجوها عدة لمعرفة الرأي الأخر للعالم إلا أن تلك القضية قد تؤدي إلى الاضطراب والصعوبة إلى حد كبير في معرفة الرأي المستقر عليه لدى الأخفش وغيره.

(ISSN : 2536 - 9555)

وختمت هذه الدراسة ببيان اجتهادات الأخفش مجددا خارجا عن أصول المذهب البصري، وتبعه في ذلك الكوفيون متأثرين به، موسعين نطاق اللغة من ناحية والبعد عن التأويل الذي صعّب النحو العربي وعقّده، وضيق على المتكلمين بالعربية حينما اقتصر على لهجات بعينها وغير ذلك، واعتمد على التأويل.

فهرس المصادر

1- آراء الأخفش في كتاب (همع الهوامع) للسيوطي- جمعا وتوثيقا ودراسة للباحثة/ سماح سمير سلمان دلول رسالة ماجستير- كلية الآداب- الجامعة الإسلامية- غزة- 2010م.

2- أثر معانى القرآن للأخفش الأوسط في الكشاف للزمخشري- دراسة نحوية- للباحثة/ كواكب محمود حسين الزبيدي رسالة ماجستير- كلية التربية جامعة بغداد- 2004م.

3- إعراب القرآن الكريم وبيانه للأستاذ/ محي الدين الدرويش. دار ابن كثير- دمشق- بيروت- الطبعة الحادية عشر- 2011م.

4- إعراب القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس- عالم الكتب- تحقيق د. زهير غازي زاهد مكتبة النهضة العربية- الطبعة الثانية- 1985م.

5- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لابن الأنباري- دار الفكر- دون تاريخ.

6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام- المكتبة العصرية- بيروت- 2003 هـ.

7- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري تحقيق: د. طه عبد الحميد طه ومراجعة أ/ مصطفى السقا- الهيئة المصرية العامة للكتاب1980م.

8- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري- دار الفكر- بيروت- لبنان 1997م- إملاء ما من به الرحمن للعكبري.
9- تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي. دراسة وتحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ على محمد معوض- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- 1993م.
10- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري- عناية وتعليق: خليل مأمون شيحا. دار المعرفة- بيروت- لبنان.
11- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان 1988م.
12- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك ومعه شرح الشواهد- دار إحياء الكتب العربية- عيسى الباب الحلبي.
13- الخصائص لابن جني- تحقيق/ محمد علي النجار- دار الهدى بيروت- لبنان- الطبعة الثانية.
14- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي- الأخفش- الكوفيون د.عفيف دمشقية- دار العلم للملايين- بيروت. 1982م.
15- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون- للسمين الحلبي- تحقيق الشيخ علي محمد عوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود والدكتور/ جاد مخلوف جاد والدكتور/ زكريا عبد المجيد المنوفي دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- 1994م.
16- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- دار التراث- القاهرة- 1980م.
17- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد. (وهو بها من أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) المكتبة العصرية- صيدا- بيروت.
18- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة/ محمد عاشور السويخ- الدار الجماهيرية- مصراته- الجماهيرية العربية الليبية- 1986م.

(ISSN : 2536 - 9555)

19- الكتاب لسيبويه– تحقيق عبد السلام محمد هارون– الهيئة المصرية العامة للكتاب 1979م.
20- اللهجات العربية القديمة في كتاب (معاني القرآن) للأخفش الأوسط. دراسة وصفية تحليلية/ علي عبد الرحمن موسى العجارمة– رسالة ماجستير– كلية الآداب والعلوم– جامعة الشرق الأوسط– 2013/2012 م.
21- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح والإيضاح عنها لابن جني– تحقيق/ علي النجدي ناصف– د. عبد الحليم النجار– د. عبد الفتاح إسماعيل– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة. 2009م.
22- مدرسة البصرة– نشأتها وتطورها– د. عبد الرحمن السيد– دار المعارف بمصر– الطبعة الأولى.
23- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو– دكتور/ مهدي المخزومي– دار الرائد العربي بيروت– لبنان– 1986م.
24- المدارس النحوية. دكتور/ شوقي ضيف– دار المعارف بمصر– 1968م.
25- معاني القراءات للأزهري– تحقيق د. عيد مصطفى درويش ودكتور/ عوض بن حمد القوزي– دار المعارف. بمصر– الطبعة الأولى 1991م.
26- معاني القرآن للأخفش– تحقيق د. هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي– القاهرة.
27- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية للدكتور/ عبد الأمير محمد الورد– بيروت– مؤسسة الأعلمي 1975م.
28- موقف ابن مالك من الأخفش الأوسط للباحثة/ جميلة بنت عبد العزيز خياط– رسالة ماجستير– جامعة أم القرى– كلية اللغة العربية 1424هـ – 2004م.
29- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي– تعليق: عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد الرحمن الكردي– الطبعة الثانية 1969م.

30- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي عن تصحيحه السيد محمد بدر النعساني– دار المعرفة– بيروت لبنان– دون تاريخ.